قالَ : إِنّما أَرادَ تَأْتَلِكُ من الأَلُوكَ حكاه يَعْقُوب في المَقْلوبِ قالَ ابنُ سِيدَه : ولم نسمَعْ نَحْنُ في الكلامِ تَأْتَلِكُ من الألُوكِ فيكونُ هذا مَحْمُولا عليه مَقْلُوباً منه وأَمّا شاهِدُ مَأْلُكٍ فقولُ عَديّ ِ بنِ زَيْدٍ العِبادِيّ ِ : .

أَبْلِغِ النّ ُعْمانَ عَنّي مَأْلُكاً ... أَنّ َه قدْ طالَ حبسي وانْتِظارِي قالَ شيخُنا : وقوله : لا مَفْعُلَ غيرُه هذا الحَصْرُ غيرُ صَحيحٍ ؛ ففي شرحِ التّ َصْرِيف للمَوْلَى سعدِ الدّينِ أَن مَفْعُلاً مرفوضٌ في كلامهم إِلاّ َ مَكْرُماً ومَعُوناً وزاد غيره مَألُكاً للرّ ِسالةِ ومَقْبُراً ومَهْلُكاً وميسُراً للسّ َعَةِ وقُرِئَ : " فنَظِرَةٌ إِلى مَيسُره " بالإِضافَةِ قِيلَ : ويُحْتَمل أنّ الأَصْلَ في الألفاظِ المَذْكُورَةِ مَفْعُلَةٌ ثم حُذِفَت التّاءُ وذلك ظاهرٌ في قراءةِ ميسُرِه . وفي ارْتِشافِ الشيخِ أبي حَيّان - بعد ذكرِ السّتّةِ المذكورة - ولم يأْتِ غيرُها وقيل : هو أي : مَفْعُل جَمْعٌ لما فيه الهاءُ .

وقال السّ ِيرافيُ : مفردٌ أَصلُه الهاءُ رُخّ ِمَ ضرورةً ؛ إِذ لم يَردْ إِلاّ َ في الشّ ِعْرِ . قال شيخُنا : وهو في غير مَيسُرِه ظاهِرٌ أَمّا هي فوَرَدَتْ في القرآنِ ثم نَقَل عن بَحْرَق في شرحٍ اللاّمِيّ َة بعد ما نَقَل كلامَ المُصَنّف مع أنّه - أي المُصَنّ ِف - ذكرَ الباقِياتِ في موادّ ِها وكانَ مُرادُه ما انْفَرَد بالضمّ ِ دونَ مشارَكةِ غيرِه لكن يَرِدُ عليه مَكْرُم ومَعُون . قلت : قد سَبَقَ إِنكارُ سِيبَوَيْهِ هذا الوَزْنَ وهذا الذي ذَكَره شيخُنا من الحَصْرِ هو نصّ ُ كُراع بعينِه قال في كتابيه المُجَرّ َد والمُنَضّ َد : المَأْلُكُ : الرّ ِسالة ولا نَظيرَ لها أي لم يَجئ على مَفْعُل إِلاّ هِيَ وما ذكره عن شَرحِ التّ َصْرِيفِ وأبي حَيّان والسّ ِيرافي وبَحْرَق من ذكر مَكْرُم ومَعُون فقد سَبَقَهم بذلك الإِمامُ أبو مُحَمّ َد ابنُ بري فإِنّه قال : ومثله مَكْرُم ومَعُون وأَمّا قولُ أبي حَيان : قِيلَ : إِنه جَمْعٌ لما فيه الهاء فهُوَ الذي حَكاه أَبو العَبّاس مُحَمّد بنُ يَزِيدَ في شرحِ قولِ عَدِي السابِق قال : مَأْلُك : جمعُ مَألُكَةٍ قالَ ابنُ سِيدَه : وقد يَجُوز أَنْ يكونَ من بابِ إِنْقَحْل في القِلّ َة قالَ : والذي رُوِيَ عن أبي العَبّاس أَقْيسُ وقولُ السّ ِيرافي : إِنّه رُخّ ِمَ ضَرورةً ؛ إِذْ لم يَرِدْ إِلاّ في الشّ ِعرِ . قلتُ : وشاهِدُ مَّكْرُمٍ قولُ الشّاعِر أَنشده ابن بَرّيّ : .

" لِيَوْمِ رَوْعٍ أَو فَعَالِ مَكْرُمِ وشاهِدُ مَعُون قولُ جَمِيل أَنشده ابنُ بَري

. :

بُثَيْنَ الزَمي لا إِنّ لا إِن لَزِمْتِه ... على كَثْرَةِ الواشِينَ أي مَعُونِ

فتَحَقّق بذلك أَنّهما إِنّما رُخّما لضَرُورةِ شِعْر وأَما القِراءةُ المذكورةُ فقد نَقَلَها الجوهَرِيّ في ي س ر ونَقَل عن الأَخْفَش أَنّه قال : غير جائِزٍ لأَنّه ليس في الكلامِ مَفْعُل بغيرِ الهاءِ وأَمّا مَكْرُم ومعُون فإِنّهما جمعُ مَكْرُمَة ومَعُونَة وبهذا يَظْهَرُ أَنّ ما نَقَله كُراع من الحصْرِ وقَلّده المصَنّفُ صحيحٌ بالنّسْبَةِ وإِنْ كانَ الحَقّ مع سِيبَوَيْه في قولِه : ليس في الكلامِ مَفْعُل فإِنّ جميعَ ما وَرَدَ على وزنِه إِنما هو في أَصلِه الهاء وما أَدَقّ نَظَرَ الجَوهرِيّ حيث قالَ : وكذلك المأْلُك والمَأْلُكَة بضم اللاّمِ منهما ولِم يَتَعَرّضْ لقَوْلِ كُراع إِشارةً إِلى أَنّ أصْلَه المَألُكَة مُرَخّم منه وليس ببِناءٍ على الأَصْلِ فتأَمّلْ ذلِك وأَنْصِف . وقِيلَ : المَلَكُ واحِدُ المَلائِكة مُشْتَقٌّ منه و أَصْلُه مَأْلَكٌ ثم قُلِبَت الهمزةُ إِلى موضِعِ اللاّمِ فقِيل ملأَكٌ وعليه قولُ الشّاعِر : .

أيّها القاتِلُونَ ظُلْماً حُسَيناً ... أَبشِرُوا بالعَذابِ والتّنْكِيل .

كُلّ أَهْلِ السّماءِ يَدْعُو عَلَيكُم ... من نَبي ومَلأَكٍ ورَسُول ثم خُفّفَت الهمزةُ بأَنْ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُها على الساكِنِ الذي قَبلَها فقِيلَ : مَلَكٌ وقد يُستَعْمَل مُتَمّماً والحَذْف أَكثرُ ونَظِيرُ البيتِ الذي تَقَدّم أيضاً قولُ الشّاعِرِ :